

من فضلكم، بالنسبة للفرق يسلموا المداخلات.
شكرا، غادي نبدأو في التصويت على مواد مشروع القانون السالف
الذكر.

- المادة الأولى كما أحييت علينا من مجلس النواب.
الموافقون: بالإجماع، شكرا.
المادة الثانية كما عدلتها اللجنة: بالإجماع.
المادة الثالثة كما عدلتها اللجنة.
المادة الرابعة كما عدلتها اللجنة: بالإجماع.
المادة الخامسة كما أحييت علينا من طرف مجلس النواب.
المادة السادسة كما عدلتها اللجنة.
المادة السابعة كما أحييت علينا من طرف مجلس النواب.
المادة الثامنة كما عدلتها اللجنة.
المادة التاسعة كما عدلتها اللجنة.
المادة العاشرة كما أعدتها اللجنة.
المادة 11 كما أعدتها اللجنة.
المادة 12 كما أحييت علينا من طرف مجلس النواب.
المادة 13 كما أحييت علينا من مجلس النواب.
المادة 14 كما عدلتها اللجنة.
المادة 15 كما أحييت علينا من طرف مجلس النواب.
المادة 16 كما عدلتها اللجنة.
المادة 17 كما أحييت علينا من طرف مجلس النواب.
المادة 18 كما عدلتها اللجنة.
المادة 19 كما عدلتها اللجنة.
المادة 20 كما أحييت علينا.
المادة 21 كما أحييت علينا.
المادة 22 كما عدلتها اللجنة.
المادة 23 كما أحييت علينا.
المادة 24 كما عدلتها اللجنة.
المادة 25 كما عدلتها اللجنة.
المادة 26 كما أحييت علينا من طرف مجلس النواب.
المادة 27 كما عدلتها اللجنة.
المادة 28 كما أحييت علينا.
المادة 29 كما أحييت علينا.
المادة 30 كما أحييت علينا.
المادة 31 كما أحييت علينا من طرف مجلس النواب.
المادة 32 كما عدلتها اللجنة.
المادة 33 كما أحييت علينا.
المادة 34 كما أحييت علينا.
المادة 35 كما أحييت علينا.

محضر الجلسة الثالثة بعد المائة

التاريخ: الثلاثاء 16 شوال 1438 هـ (11 يوليوز 2017م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد القادر سلامة، الخليفة الرابع لرئيس المجلس.
التوقيت: سبع دقائق، إبتداء من الساعة السابعة والدقيقة الثامنة.
جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 97.12 المتعلق
بمكافحة تعاطي المنشطات في مجال الرياضة.

المستشار السيد عبد القادر سلامة، رئيس الجلسة:

بسم الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على مولانا رسول الله.
أعلن عن افتتاح الجلسة التشريعية.
السيد الوزير،
أخواتي إخواني المستشارين،

يخصص المجلس هذه الجلسة للدراسة والتصويت على مشروع قانون
رقم 97.12 يتعلق بمكافحة تعاطي المنشطات في مجال الرياضة، والمحال على
مجلس المستشارين من طرف مجلس النواب.
وقبل أن أعطي الكلمة للسيد الوزير، أريد أن أشكر اللجنة وكذلك
رئيسها والمقررة، كما أشكر السيد الوزير على المناقشة البناءة التي كانت في
الجلسة.

الكلمة للسيد الوزير، إذا أراد أن يقدم المشروع، تفضل هنا.

السيد راشد الطالبي العلمي، وزير الشباب والرياضة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد الرئيس،
السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في الحقيقة ما غاديش تقدم المشروع، ولكن بالمناسبة أريد أن أشكر
الأخوات والإخوان أعضاء اللجنة اللي قدموا واحد الدعم كبير وتفهمهم
للأهمية ديال هاذ النص التشريعي.
فمرة أخرى أجدد الشكر للأخوات والإخوان، خاصة فيما يتعلق بجانب
المناقشة ولا الجانب المرتبط كذلك بالتحسينات والتعديلات التي أدخلوها
على النص والذي قد نال إجماع الأخوات والإخوان أعضاء اللجنة.
شكرا مرة أخرى السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

أعتقد التقرير موزع عليكم جميعا، ولكن إذا أرادت المقررة باش تلقي
التقرير ديالها فلها ذلك.
أعتقد المداخلات، كما اتفقنا في ندوة الرؤساء، أنها ستوزع علينا.

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في مناقشة مشروع القانون رقم 97.12 المتعلق بمكافحة تعاطي المنشطات في مجال الرياضة.

السيد الرئيس المحترم،

يخلق الرياضي على أجنحة المجد، ومعه بلاده حين يعتلي منصة التتويج، يرفرف خلفه العلم وتصدح الأجواء بنشيد الوطن، غير أن هناك مشهدا ثانيا يوازي السقوط ويعصف بالأحلام ويتحول معه كل ما تحقق إلى أوهاام، تدينها القيم قبل أن تدينها العينة، لتتجلى المنشطات، حيث غابت المنافسة الرياضية والقيم الشريفة.

فيكفي ما حدث، حين تم ضبط بعض الرياضيين مغاربة في ملتقيات عالمية يتعاطون المنشطات، كنا نمني النفس بأمل فوزهم، إيمانا منا بدور الرياضة في التأثير على الجانبين الاقتصادي والاجتماعي لأي دولة، فالتعاطي للمنشطات لا يتناسب وقيمنا الدينية والوطنية وروح المنافسة الرياضية الشريفة، وهو تنكر لروح وعطاءات الأبطال المغاربة الذين ثابروا واجتهدوا من أجل رفع راية المغرب خفاقة في المنتديات الدولية، فالحاجة اليوم قبل أي وقت آخر إلى قانون يرتب الحقوق والجزاءات، يدعم المبادئ والأخلاق الرياضية النبيلة والسمة.

فمشروع القانون الذي نحن بصده اليوم، هو نتاج ترافع رياضي وسياسي وإعلامي وجمعي، قوامه العمل بروح الفريق الواحد، فهو يمثل عملا تقنيا ومطلبا لجميع الفرق البرلمانية في مجال الملاءمة مع القوانين الدولية، لتعزيز المنظومة القانونية الهادفة إلى النهوض بالرياضة الوطنية، عبر الوقاية من تعاطي المنشطات ومكافحة آثارها السلبية، حفاظا على صحة الرياضيين وحظر الممارسات التي تخل باحترام أخلاقيات الرياضة وقيمها السامية وقواعد التنافس الرياضي الشريف.

إننا، في الفريق الاستقلالي، نسجل التأخر الذي حصل في مناقشة هذا القانون في البرلمان، وإن اعتبرتها الحكومة تأخرا إيجابيا مكن من تدارك ملاحظات المنظمة العالمية لمحاربة المنشطات قد أدخلت بمجموعة من التعديلات خلال هذه الفترة. لذا، ندعو الحكومة إلى التفاعل البناء مع جميع المبادرات المحلية الدولية الرامية إلى اجتثاث ظاهرة المنشطات والتوعية من أخطارها.

المادة 36 كما أحييت علينا.
المادة 37 كما أحييت علينا.
المادة 38 كما أحييت علينا.
المادة 39 كما أحييت علينا.
المادة 40 كما أحييت علينا.
المادة 41 كما أحييت علينا.
المادة 42 كما عدلتها اللجنة.
المادة 43 كما أحييت علينا.
المادة 44 كما عدلتها اللجنة.
المادة 45 كما أحييت علينا.
المادة 46 كما عدلتها اللجنة.
المادة 47 كما أحييت علينا.
المادة 48 كما أحييت علينا.
المادة 49 كما عدلتها اللجنة.
المادة 50 كما أحييت علينا.
المادة 51 كما أحييت علينا.
المادة 52 كما عدلتها اللجنة.
المادة 53 كما أحييت علينا.
المادة 54 كما أحييت علينا.
المادة 55 كما أحييت علينا.
المادة 56 كما عدلتها اللجنة.

عنوان الباب السابع كما أضافته اللجنة، يعني أضافت واحد الباب،
فنفس الشيء، الموافقون..

المادة 57 كما عدلتها اللجنة.

المادة 58 كما عدلتها اللجنة.

والآن غادي نعرض القانون برمته للموافقة:

الموافقون: بالإجماع.

شكرا للجميع.

وهذا، نكون قد صادق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 97.12 يتعلق بمكافحة تعاطي المنشطات في مجال الرياضة
وشكرا للجميع.

ملاحق: المداخلات المكتوبة المسلمة لرئاسة الجلسة

1. مداخلة الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

السادة المستشارين المحترمين،

الرياضة وقيمها المعنوية في إطار احترام المبادئ المنصوص عليها في الاتفاقية الدولية لمكافحة المنشطات في مجال الرياضة، المعتمدة من طرف المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة "اليونسكو" الموقعة بباريس في 19 أكتوبر 2005.

وكذا احترام بنود المدونة العالمية لمكافحة المنشطات المعتمدة من قبل الوكالة العالمية لمكافحة المنشطات في مجال الرياضة في 5 مارس 2003.

السيد الرئيس،

لا بد من التأكيد على الأهمية الكبرى التي يحظى بها قطاع الرياضة لما يلعبه من أدوار طلائعية داخل المجتمع، وفي هذا الإطار كان لزاما بلورة قانون نوعي ملائمة التشريعات المرتبطة بالمجال الرياضي مع الاتفاقيات الدولية، والتي تنص على إحداث هيئات للتحسيس والوقاية والمراقبة ومكافحة تعاطي المنشطات المحظورة في مجال الرياضة.

السيد الرئيس،

بالرجوع لمقتضيات المشروع الذي بين أيدينا، يتبين أنه جاء من أجل وضع إطار قانوني سيساهم في تحسين صورة الرياضة وتكريس مبادئ الحركة الأولمبية الدولية وإعطاء صورة للرياضة الوطنية المغربية الحاملة لقيم التسامح والانفتاح والتضامن والتربية على المواطنة، وكذلك ضمان تكافؤ الفرص بين المتبارين، وتيسير الولوج إلى الممارسة الرياضية والحفاظ على صحة الرياضيين وتحسيسهم بالمخاطر المرتبطة بتناول المنشطات التي تخل بالقيم الرياضية وتسيء لسمعة البلاد.

إننا، في فريق الأصالة والمعاصرة، لعلنا نؤمن أن هذا المشروع قانوني سيساهم بشكل كبير في الإجابة على مختلف الأسئلة المرتبطة بتطوير هذا المجال الحيوي، الذي يحظى بأهمية اقتصادية واجتماعية كبرى، خاصة وأنه جاء بمقتضيات على درجة كبيرة من الأهمية مرتبطة بالوقاية من تعاطي المنشطات، وحظر ومراقبة تعاطيها.

السيد الرئيس،

لقد سبق لنا في فريق الأصالة والمعاصرة أن أكدنا على أهمية هذا المشروع قانوني والدور المنتظر منه في سياق إعادة تنظيم المجال الرياضي، من هذا المنطلق، وحرصا منا كعاصمة بناءة على دعم المبادرات الكفيلة بتطوير وعصرنة التشريع الوطني وانسجاما مع الموقف الذي سبق أن عبرنا عنه على مستوى لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، فإننا نؤكد هذا الموقف ونصوت بالإيجاب على هذا المشروع قانوني.

3. مداخلة فريق العدالة والتنمية:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إننا في فريق العدالة والتنمية، نعتبر مشروع القانون الذي نحن

فوضعنا الرياضي الحالي لا يبشر بالأفضل، في ظل مثلث الربيع والتحكم والاعتناء غير المشروع، في مقابل غياب قاعدة رياضية صلبة قوامها الديمقراطية.

السيد الرئيس،

إن القضاء على ظاهرة تعاطي المنشطات، يرتب في مجمله بتنسيق تدريجي وطنيا ودوليا مع دعوة الجامعات الرياضية إلى الالتزام بعقد الأهداف الموقعة بينها وبين وزارة الشباب والرياضة، ودعم المهام المنوطة بالوكالة المغربية لمكافحة المنشطات، وإفراد حكمة جيدة داخلها، يجعل العنصر البشري مركز اهتمام كرسال حقيقي وفي نفس الوقت ركيزة لتفعيل إستراتيجيتها المتمثلة أساسا في التحسيس والتوعية من مخاطر المنشطات قبل الزجر.

السيد الرئيس المحترم،

إننا، في الفريق الاستقلالي، ندعو الحكومة إلى تشديد الإجراءات القانونية من أجل منع المنشطات والمكملات الغذائية الرياضية غير المرخصة والمشكوك في مصدرها ومكوناتها، من ولوج التراب الوطني، فتجار المنشطات يجنون عشرات الأضعاف مما يجنيه تجار المخدرات على حساب صحة المغاربة.

أملنا كبير أن تعمل الحكومة بكل مكوناتها وبالجدية المطلوبة مع جميع المتدخلين الرياضيين من أجل التفاعل الإيجابي مع هذا القانون، عبر وضع برنامج متكامل يحمل رؤية مستقبلية واعدة لمحاربة المنشطات ببلادنا من أجل تأهيل رياضيين يؤمنون بقيم المنافسة الشريفة.

لكل هذا، فإن الفريق الاستقلالي يصوت بالإيجاب على مشروع هذا القانون.

والسلام عليكم ورحمته تعالى وبركاته

2. مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يشرفني أن أساهم باسم فريق الأصالة والمعاصرة في مناقشة مشروع قانون رقم 97.12 المتعلق "بمكافحة تعاطي المنشطات في مجال الرياضة." وهو ما يشكل فرصة لتوضيح وجهة نظرنا حول هذا المشروع الهام، والذي يهدف إلى الوقاية من تعاطي المنشطات في المجال الرياضي ومكافحته، والحفاظ على صحة الرياضيين وحظر الممارسات التي تخل بأخلاقيات

الحالية يستدعي تعزيزها بالموارد البشرية والمالية الكافية مع خلق آليات لإشراك الجامعات الرياضية واللجان الأولمبية والبارا أولمبية في ذلك، خاصة وأن لها تجربة كبيرة في هذا المجال. وكل ذلك حتى تتمكن من القيام بالمهام الموكولة إليها بالشكل المطلوب.

أما فيما يخص اختصاص إصدار العقوبات التأديبية من قبل الوكالة والذي أسنده المشروع قانون لمجلس تأديبي يجمع على شكل هيئة تأديبية ابتدائية أو هيئة تأديبية للاستئناف، فإننا نثمن مسألة جعل البت في القضايا على درجات. على اعتبار أن الأمر، سيمكن المعنيين من الطعن في القرارات الصادرة في المرحلة الابتدائية، مما سيساهم في ضمان عدالة أكبر.

ومن جهة أخرى، ندعو الحكومة الى لعب دور فعال في مراقبة الوكالة من أجل ضمان حيادية واستقلالية وشفافية ونزاهة عملها، لأن الأمر يتعلق بمجال لم تسلم فيه أي مؤسسة من مظاهر التلاعب والفساد والممارسات اللا أخلاقية (FIFA على سبيل المثال)، وإن كنا لا نشكك في مصداقية ونزاهة من سيتم تعيينهم كأعضاء بقدر ما أدعو إلى وضع آليات احترازية ووقائية.

أما فيما يتعلق بمراقبة تعاطي المنشطات، فإننا في فريق العدالة والتنمية، نطمح إلى أن تتوفر بلادنا على مختبر وطني متخصص معتمد من لدن الوكالة العالمية لمكافحة المنشطات. هذا المختبر سيساهم في اعتقادنا فيما هو مناط للوكالة من مهام من قبيل المشاركة في الدراسات والأبحاث وفي تنمية البحث العلمي في مجال مكافحة تعاطي المنشطات وكذا آليات وطرق اكتشافها كما هو منصوص عليه في المادة 20. فهل سيبقى المغرب في ظل غياب هذا المختبر مرتين لعمل المختبرات الأجنبية، خاصة وأن عدد العينات التي يتم تحليلها اليوم في ارتفاع متزايد بعد إجبارية إخضاع الرياضيين للكشف عن المواد المنشطة بمجرد مصادقة المغرب على الاتفاقية الدولية التي تعد اتفاقية ملزمة لكل موقع عليها؟

وأخيرا، نعتبر في فريق العدالة والتنمية أن مقتضيات مشروع القانون بالصيغة التي ناقشنا اليوم، على العموم، تتميز بالتناسق بين مختلف مستوياته من وقاية وتحسيس ومراقبة وزجر. وسيمكن دخول هذا القانون حيز النفاذ من تدارك القصور الذي كان حاصلا سواء في مواجهة إشكالية تعاطي المنشطات أو في الحفاظ على صحة الرياضيين والإسهام في تعزيز أخلاقيات الرياضة وقيمتها المعنوية.

لكل هذه الاعتبارات، سيصوت فريق العدالة والتنمية بالإيجاب على مشروع هذا القانون. والسلام عليكم ورحمة الله.

بصدده يكتسي أهمية كبيرة، على اعتبار أنه يروم مواجهة تعاطي المنشطات كأحد أكثر الظواهر السلبية التي حادت بالرياضة عن جانبها النبيل والشريف، فأضحت الرغبة الجارحة في الفوز والتألق إلى جانب سيطرة المنطق الاقتصادي والتجاري الهادف إلى تحقيق أرباح مالية مهمة دافعا قويا للممارسات غير منضبطة.

كما نعتبر أن إعداد هذا المشروع من طرف الحكومة خطوة مهمة في اتجاه التقيد بالالتزامات الدولية للمغرب فيما يخص مكافحة هذه الظاهرة خاصة الاتفاقية الدولية لمكافحة المنشطات والمقتضيات والأحكام القانونية الصادرة عن الوكالة العالمية لمكافحة المنشطات.

وجدير بالذكر أن مكافحة استعمال المنشطات بقدر ما يهدف إلى ضمان المنافسة الشريفة واحترام أخلاقيات الرياضة وقيمتها المعنوية، بقدر ما يروم الحفاظ على صحة الرياضيين وحمايتهم في مجال يكثر فيها الإغراء. وبالتالي فإن الأمر يتعلق عموما بالصحة العمومية في مواجهة ظاهرة أضحت تتفاقم بقوة في اتجاه ستصبح فيه المنشطات منافسا قويا لآفة تعاطي المخدرات.

ومن الملاحظات الأساسية التي نسجلها، التأخر الكبير في إخراج قانون بهذه الأهمية إلى الوجود.

علما أن المغرب أولى منذ وقت طويل اهتماما كبيرا بالمجال الرياضي، من خلال التوفر أولا على جامعات ولجان في مجمل الرياضات ومن خلال المشاركة القوية في منافسات وتظاهرات رياضية عالمية استطاع خلالها تحقيق إنجازات تاريخية.

فوجود فراغ قانوني في هذا المجال وضعف فعالية الإجراءات المعتمدة من طرف الحكومة في مكافحة استعمال المنشطات ساهم في سقوط العديد من الرياضيين في شباك هذا الآفة (ولا أحتاج هنا إلى ذكر أسماء). وبالتالي، كان لغياب التدابير الوقائية القانونية، صدور قرارات وعقوبات من هيئات دولية في حق هذه الوجوه المتألقة، مما أدى إلى خدش صورة المغرب في المجال الرياضي والتي عمل لسنوات من أجل ترسيخها في المنتظم الرياضي الدولي، خاصة وأن استعمال المنشطات يعد من أكثر الممارسات إخلالا بقواعد المنافسة الشريفة وبأخلاقيات الرياضة وقيمتها المعنوية.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون

إن تعدد أنواع الرياضات الممارسة داخل المغرب وارتفاع عدد التظاهرات والمنافسات التي تنظمها مختلف الجامعات واللجان على المستوى الوطني وتزايد عدد الرياضيين المجازين، سيجعل من تغطية الوكالة لجميع هذه الأمور بالمراقبة المستمرة والدورية مهمة صعبة جدا. كما أن إسنادها عدد كبير من المهام مع حداثة إنشائها وبالجم والتركيب

4. مداخلة الفريق الحركي:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي لمناقشة مشروع من الأهمية بما كان، ألا وهو مشروع قانون رقم 97.12 يتعلق بمكافحة تعاطي المنشطات في مجال الرياضة.

السيد الرئيس،

بداية، نشيد في الفريق الحركي بالنقاش الجدي والمسؤول والناجع الذي عرفته لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بمناسبة دراستها لهذا المشروع، كما ننوه أيضا بالتفاعل الإيجابي للحكومة في شخص السيد وزير الشباب والرياضة مع تعديلات السيدات والسادة المستشارين والتي اعتبرت تعديلات للجنة، ومن جهة ثانية نستحسن تجاوب السيدات والسادة المستشارين مع تعديلات الحكومة التي جاءت لتحسين النص ولملاءمته مع المستجدات الدولية في مجال محاربة المنشطات، وهي اعتبارات ساهمت في إنتاج نص قانوني راق يستجيب لملاحظات الوكالة العالمية لمكافحة المنشطات، وينسجم مع المبادئ المنصوص عليها في الاتفاقية الدولية لمكافحة المنشطات في مجال الرياضة التي صادق عليها المغرب، ويتلاءم أيضا مع مضامين وأحكام المدونة العالمية لمكافحة المنشطات، وهي مجهودات توجت بتصويت أعضاء اللجنة بالإجماع على هذا النص في جلته الجديدة.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

إننا، في الفريق الحركي، نعتبر أن محاربة ظاهرة تعاطي المنشطات هي المدخل الرئيسي لتخليق الحياة الرياضية وتطهيرها من المظاهر والاختلالات المشينة، فبعد الجدل الذي عرفته الأوساط الرياضية الوطنية على إثر انتشار تناول العديد من الرياضيين المغاربة للمنشطات، مما انعكس سلبا على سمعة الرياضة الوطنية، وبعد تأكيد جلالة الملك في رسالته الموجهة للمناظرة الوطنية للرياضة المنعقدة بالصخيرات سنة 2008 على التزام الصرامة والقوة والحزم بما يكفله القانون لمحاربة المنشطات في المجال الرياضي، وبعد مصادقة المغرب على الاتفاقية الدولية لمحاربة المنشطات، كان لزاما على الحكومة أن تحرك عجلة التشريع لمحاربة هذه الظاهرة وهو ما تأتى فعلا بإنتاج هذا النص الذي تضمن مقتضيات صارمة لمكافحة تعاطي المنشطات من خلال منح هذا الاختصاص لهيئة مستقلة وهي الوكالة المغربية لمكافحة المنشطات، وتقسيم العقوبات إلى تأديبية وجنائية، ويبقى الأهم هو تفعيل والتنزيل السليم لهذه المقتضيات.

السيد الرئيس،

لكل هذه الاعتبارات السالفة ذكرها، سنصوت في الفريق الحركي إيجابا على هذا المشروع.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

5. مداخلة فريق التجمع الوطني للأحرار:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق التجمع الوطني للأحرار في إطار مناقشة مشروع القانون رقم 97.12 يتعلق بمكافحة تعاطي المنشطات في مجال الرياضة.

السيد الرئيس،

لا بد أن نتفق جميعا على أن الرياضة المغربية قد فقدت بريقها، وأصبحنا نتحسر جميعا على عصرها الذهبي، حيث كان الأبطال المغاربة رائدين عالميا في تحقيق النتائج الإيجابية ومضرب المثل في الأخلاق الرياضية الحميدة.

إن الشارع المغربي يشترق اليوم لرؤية أبطال من عيار تلك الأسماء التي اعتلت منصات التتويج في مختلف المحافل الرياضية الدولية، حيث كانت منتخباتنا تضاهي في لعبها الفرق العالمية ذائعة الصيت وكانت الأولمبيات الدولية والمواعيد الرياضية العالمية محط اهتمام ملايين المغاربة الذين اعتادوا آنذاك على متابعة أطوارها بكل شغف وحماس وتقاسموا لحظات الفرح والآلام مع أبطالها المغاربة.

السيد الرئيس،

قد يستطيع المجتمع المغربي ابتلاع الهزائم، لكنه لا يحتمل اليوم أن يرفرف اسم المغرب عاليا، ليس في النتائج ولكن في فضائح المنشطات. لقد تابعنا بحزن عميق إخفاقات أولمبياد لندن وأولمبياد ريو دي جانيرو وما صاحبها من تورط رياضيين مغاربة في فضائح يندى لها الجبين، وعلى رأسها فضائح التعاطي للمنشطات أو مواد أخرى يحسب بعض الرياضيين أنها مواد طبيعية وليست كيميائية لن تظهر علاماتها في التحليل الطبية، فيربطون إذاك خصلة الغش بأفة الجهل واستعمال مواد لا يعلم أحد مدى خطورة آثارها الجانبية على الجسم الرياضي. لذلك لن نرضى لبلادنا الظهور في محافل الغش والتلاعب.

السيد الرئيس المحترم،

إن فريق التجمع الوطني للأحرار يرفض رفضا قاطعا استمرار مثل هذه السلوكيات وعلينا التصدي جميعا لكل ما من شأنه أن يسيء لسمعة المغرب في المحافل الدولية والدخيل على ثقافة وتقاليد المجتمع المغربي، وهو ما يجعلنا اليوم مجبرين على ضرورة التزام الصرامة والقوة والحزم بما يكفله القانون لمحاربة المنشطات في المجال الرياضي، كما أكد على ذلك جلالة الملك محمد

السيد الرئيس المحترم،

أشرف بأن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب أمام الجلسة العامة، بمناسبة مناقشة مشروع قانون رقم 97.12 يتعلق بمكافحة تعاطي المنشطات في مجال الرياضة والتي تندرج ضمن اختصاص لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، وقبل أن أدخل في صميم النقاش لا بد أن أشيد بالجو الإيجابي الذي طبع النقاش على مستوى اللجنة، وروح المسؤولية التي تحلى بها السيدات والسادة المستشارين أعضاء اللجنة وكذا التفاعل الإيجابي للسيد وزير الشباب والرياضة في إطار الجواب عن مختلف التساؤلات المثارة من طرف ممثلي الفرق والمجموعات النيابية بمجلسنا الموقر.

السيد الرئيس المحترم،

يأتي مشروع القانون رقم 97.12 يتعلق بمكافحة تعاطي المنشطات في مجال الرياضة؛ في سياق عام، يرمي إلى تحسين صورة الرياضة المغربية الحاملة للعديد من القيم من قبيل التسامح والانفتاح والتضامن والتربية على المواطنة، وكذا ضمان تكافؤ الفرص بين المتبارين، وأيضا في إطار تيسير الولوج إلى الممارسة الرياضية في إطار عدالة مجالية، وكذا السهر على اتخاذ كافة التدابير اللازمة للحفاظ على صحة الرياضيين وتحسيسهم بالمخاطر المرتبطة بتناول المنشطات التي تخل بالقيم الرياضية والتي من شأنها أن تسيء إلى سمعة البلاد.

السيد الرئيس المحترم،

يهدف مشروع قانون رقم 97.12 يتعلق بمكافحة تعاطي المنشطات في مجال الرياضة إلى الوقاية من تعاطي المنشطات في مجال الرياضة ومكافئته؛ من خلال دمج مقاربة الوقاية من تعاطي المنشطات ومقاربة تعتمد على واجبات الرياضي من جهة أولى؛ الحفاظ على صحة الرياضيين من خلال حظر تعاطي المنشطات على مستوى خرق قواعد تعاطي المنشطات بالنسبة للرياضي وكذا خرق قواعد تعاطي المنشطات بالنسبة لأي شخص من جهة ثانية؛ علاوة على حضر الممارسات التي تخل بأخلاقيات الرياضة وفيها المعنوية، حيث سيعمل مشروع القانون الحالي بعد دخوله حيز التنفيذ، إلى مراقبة تعاطي المنشطات وذلك اعتمادا على المكلفين؛ وهم أعوان المراقبة ثم الكيفية التي تجري بها عمليات المراقبة التي يقوم بها أعوان المراقبة التابعين للوكالة المغربية لمكافحة المنشطات المحدثة لهذا الغرض من جهة ثالثة وأخيرة.

السيد الرئيس المحترم،

تجدد الإشارة كذلك إلى أن السيدات والسادة المستشارين أعضاء لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بمجلس المستشارين قد تفاعلوا إيجابا مع جميع التعديلات المقدمة من طرف الحكومة، حيث تم قبول 13 تعديلا، وهو مجموع التعديلات التي جاءت بها الحكومة في اللجنة وتم التصويت على النص برمته بالإجماع.

السادس حفظه الله في الرسالة الملكية الموجهة للمناظرة الوطنية الثانية للرياضة في أكتوبر 2008، جسده مشروع هذا القانون الذي جاء لينتج الخطوات الإيجابية التي خطتها الحكومة في مجال مكافحة تعاطي المنشطات في المجال الرياضي وحظر الممارسات التي تخل بأخلاقيات الرياضة وتضر بصحة الممارسين.

إننا، في فريق التجمع الوطني للأحرار، نثمن عاليا ما جاء به هذا النص التشريعي الهام من أحكام تؤطر عمل الحكومة في كبح هذه الظاهرة سواء من خلال تحديد الأفعال التي تدخل ضمن المحظور في قواعد مكافحة المنشطات، أو فيما يتعلق بعملية المراقبة للفضاءات الرياضية وخارجها دون إخطار مسبق، أو من خلال التنصيص على عقوبات تأديبية وأخرى جنائية في حق من يخرق قواعد مكافحة المنشطات، معتبرين أن تنصيص هذا المشروع على إحداث الوكالة المغربية لمكافحة المنشطات ومنحها سلطة ضبطية وزجرية وصلاحيات في المراقبة والتنسيق مع مختلف الفرقاء في المجال الرياضي، بالإضافة إلى دورها التوعوي ليس فقط للرياضيين، ولكن لجميع الفاعلين في هذا القطاع من أطباء وصيدالة وتجار المواد الشعبية.. خطوة جد إيجابية، بل مؤشر إيجابي وفق ما هو متعارف عليه عالميا باعتباره خطوة هامة لدخول المغرب مصاف الدول الراقية التي تحاول جاهدة محاربة كل مظاهر الفساد الذي ينخر مجتمعاتنا. وتتمنى في فريقنا أن تدار هذه الوكالة بكل ما تقتضيه المسؤولية والحكمة الجيدة من اعتماد للشفافية والصرامة.

السيد الرئيس المحترم،

لا تفوتني الفرصة دون أن أشيد بالأجواء الايجابية وبروح المسؤولية العالية التي طبعت جميع مراحل مناقشة هذا المشروع داخل لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية وبالتعاطي الايجابي للحكومة، في شخص السيد راشد الطالب العلمي وزير الشباب والرياضة، الذي نشكره على سعة صدره وتجاوبه مع مختلف الاقتراحات والتعديلات التي قدمها السيدات والسادة المستشارين، رغبة منا جميعا في إخراج نص تشريعي متكامل الأركان قادر على كبح ظاهرة التعاطي للمنشطات في الأوساط الرياضية المغربية.

واستنادا لما سبق، ومن موقع فريق التجمع الوطني للأحرار الذي يجتزم التزاماته داخل الأغلبية الحكومية، فإننا سنصوت بالإيجاب على هذا المشروع.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

6. مداخلة فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة المحترمين،
السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

الفراغ القانوني في مجال محاربة معضلة المنشطات، وهو سلوك تجاوز الرغبة في الحصول على ميداليات إلى خلفيات سياسية وأمنية واقتصادية.

واليوم نحن بصدد دراسة هذا المشروع الذي نعول عليه في تنظيم ومراقبة ومعاينة كل من تبث ارتكابه هذا الجرم، لهذا تم إحداث الوكالة الوطنية التي ستقوم بإعداد وتنفيذ برامج للتربية والتكوين خاصة بالرياضيين والمؤطرين وحثهم على عدم اللجوء إلى المنشطات في التظاهرات الرياضية الدولية، والعمل على تطبيق القانون في جميع الملفات التأديبية المتعلقة بتناول المواد المحظورة، وهذا لن يتأتى إلا بالتنسيق والتواصل المستمر بين الجامعات والأندية والاتحادات والمنظمات الرياضية الوطنية، التي تتحمل كامل مسؤوليتها في مراقبة ومراقبة العدائين بشكل منظم من خلال الفحص والتقصي.

لهذا، نتمن إخراج هذا المشروع إلى حيز الوجود، ومن خلاله الوكالة المغربية لمكافحة المنشطات بهدف تحيين أنشطتنا الرياضة ضد هذه الآفة، وضمان مبدأ العدالة في الوصول إلى تقييم حقيقي لكفاءة الرياضيين وتأمين شروط التنافس الشريف، وأيضا لتحسين صورة بلدنا في المشهد الرياضي العالمي.

8. مداخلة فريق الاتحاد المغربي للشغل:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لا يجادل أحد أن المجال الرياضي والتنافسية الرياضية، أصبحت ميدانا يحظى باهتمام كل فئات المجتمع، بل أصبح المجال الرياضي مصدرا جديدا من مصادر الثروة والاغتناء السريع، وأصبحت كبريات الشركات العالمية، سواء التي تشتغل في المجال الرياضي أو مجالات الاستهلاك الأخرى تنافس لتحظى بالتوقيع من نجوم مختلف الألعاب الرياضية، بل أصبح رقم معاملاتها يعرف تطورا كبيرا تجاوز بكثير كل التطلعات.

وأكد أن هذه النقلة التي عرفها الاقتصاد الرياضي جعلت الممارسين لختلف الأنواع الرياضية يحاولون الوصول إلى أعلى مستويات عالية في الانجاز، سواء من خلال التداريب والمثابرة، وأحيانا من خلال تناول بعض المنشطات، هذه المنشطات التي أصبحت تغزو الجسم الرياضي العالمي، وأصبح الرياضيون يضحون بمستقبلهم الرياضي في سبيل تحطيم الأرقام والرفع من سقف الإنجازات والتحديات.

لذلك، فإن هذا القانون جاء في مرحلة حساسة شهدت فيها الرياضة الوطنية فضاء متتالية في مجال استعمال المنشطات الرياضية خصوصا في مجال ألعاب القوى، وأصبح معها دق ناقوس الخطر واجبا وضروريا، نظرا للأثر الكبير الذي يمكن أن تحدثه هذه الممارسات على الجسم الرياضي وأن تفعيل هذا القانون سيمكن من حجة من ضبط الجهات التي تتاجر في هذه المنشطات، وضبط مستعملها، وإخضاعهم للعقوبات التي سيحددها

وفي الأخير، وانسجاما مع موقفنا داخل اللجنة، فإننا سنصوت بالإيجاب على مشروع قانون رقم 97.12 يتعلق بمكافحة تعاطي المنشطات في مجال الرياضة.

7. مداخلة الفريق الاشتراكي:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أدخل باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين في مناقشة مشروع قانون رقم 97.12 المتعلق بمكافحة تعاطي المنشطات في مجال الرياضة، وهو مشروع يروم الوقاية من تعاطي المنشطات أو المخدرات في مجال الرياضة، وهي مواد محظورة وطنيا ودوليا، ازداد انتشارها مع ما عرفته البيئة الرياضية من منافسات في مختلف الرياضات خلال السنوات الأخيرة من طرف جل الرياضيين أحيانا بعلم الطاقم المساعد لهم لضمان الفوز والشهرة والثروة، وهو سلوك مرفوض يهدم الأسس المعنوية والأخلاقية التي تستند إليها الرياضة من حجة، ويعرض صحة متناوله إلى الخطر من حجة أخرى.

ولأن الموضوع ذي أهمية قصوى، فقد استأثر باهتمام كبير من طرف المجتمع الدولي الذي ندد بهذا السلوك، مطالبا المنظمات الدولية التدخل لسن قوانين تهدف مكافحة المنشطات، وكانت استجابة منظمة اليونسكو عبر إعداد اتفاقية دولية تقضي التصدي لمسألة تعاطي المنشطات في مجال الرياضة، والمغرب من بين الدول التي صادقت على هذه الاتفاقية الدولية سنة 2005.

واليوم، المغرب في حاجة ماسة إلى ملاءمة تشريعاته الوطنية ذات الصلة مع التشريعات الدولية، خاصة المتعلقة بمكافحة تعاطي المنشطات في مجال الرياضة، وذلك من أجل تنافس وطني ودولي نزيه، قائم على الاستحقاق وليس الغش، والمغرب معني بفضائح المنشطات خصوصا في ألعاب القوى، بعد أن كان نمودجا يحتذى به جراء الإنجازات العالمية والأولمبية لعدائنا، وكلنا نذكر أحيانا بمرارة، إنجازات سعيد عويطة ونوال المتوكل وخالد بولامي وإبراهيم بوطيب وهشام الكروج ونزهة بدوان وصلاح حيسو وجواد غريب، حتى أصبحت بلادنا قبلة للعديد من العدائين المشهورين لإقامة معسكراتهم الرياضية.

وبسبب تعاطي مجموعة من الرياضيين المغاربة للمنشطات خصوصا العدائين منهم، ساءت صورة الرياضة المغربية على المستوى الدولي، بعد أن أكدت الفحوصات الطبية تعاطي هؤلاء الرياضيين إلى مواد محظورة وجلهم ينتمون إلى أندية مغربية، فتم إيقافهم ومتابعتهم من طرف الشرطة القضائية المغربية.

والمتبع لهذا الموضوع يعزو استفحال المنشطات في مجال الرياضة المغربية، إلى إهمال المسؤولين المتعاقبين على قطاع الرياضة والشباب، وإلى

في البداية، لابد من الإشارة إلى الفراغ القانوني الذي كان يحول دون إجراء عمليات المراقبة في مختلف الأنواع الرياضية باستثناء الرياضات التي تخضع لمراقبة دولية، وفي مقدمتها ألعاب القوى، التي تخضع لمراقبة صارمة من قبل الوكالة العالمية لمكافحة المنشطات.

وفي هذا الصدد، فقد جاء هذا المشروع متضمنا مجموعة من التدابير المتعلقة بالوقاية من تعاطي المنشطات، من أجل ضمان ظروف سليمة لممارسة الأنشطة البدنية والرياضية، من خلال قيام الوكالة المغربية لمكافحة المنشطات بالسهر على التحقق من تفعيل الأعمال المتعلقة بالوقاية والمراقبة الطبية بمساعدة الجامعات الرياضية.

وفي نفس السياق، وقبل بسط الملاحظات الأساسية حول مشروع القانون المتعلق بمكافحة تعاطي المنشطات التي ينبغي تداركها، ثقف عند العديد من الإيجابيات، ويمكن إجمالها في مسؤولية الجامعات والعصب والمجتمعات الرياضية والشركات الرياضية من خلال إعداد البرنامج السنوي للتحسيس بأخطار المنشطات والوقاية، وفق البرنامج الوطني لمكافحة تعاطي المنشطات الذي تعده الوكالة، وإسناد عملية التحسيس والوقاية إلى الأطباء المتخصصين والبيولوجيين والأطباء والأطر شبه الطبية العاملين في مجالات الصحة المدرسية وطب الشغل والطب العسكري والطب العام والطب البيطري.

غير أنه في المقابل يسجل على مشروع القانون عدة ملاحظات ممتثلة أساسا في العقوبات السالبة للحرية خاصة بالمواد 52 و53 و54، مع الإشارة إلى أن حل الشخص الاعتباري طبقا للمادة 55 يعتبر قرارا جازا، سيما وأنه من الممكن أن يكون الخطأ ارتكب من طرف شخص ذاتي.

إن الرهان اليوم هو صياغة فلسفة للرياضة المدرسية توضح أهمية ومكانة التربية الرياضية كوسيلة تربوية لها قيمتها الصحية، فمن المؤكد أن الأخلاق الرياضية بشكل عام هي سلوك مكتسب ينتج عن البيئة المحيطة باللاعب منذ نعومة أظفاره مما ينبغي التركيز على جميع فئات المجتمع من الطفولة حتى الشيخوخة وأهمية دور الإعلام في إبراز ذلك.

إننا في حاجة لاستحضار القيم الإنسانية للارتقاء بالمستوى الرياضي في المجالات التنافسية والمدرسية الذي بواسطتها سنتجنب استخدام المنشطات ومحاوله الفوز غير الشريف، وتحقيق مكاسب رياضية خادعة ومؤقتة سرعان ما تؤدي إلى أضرار خطيرة تنعكس تأثيراتها على صحة الرياضيين.

وفي الأخير، لابد من الإشارة إلى أن الرياضة خرجت من مفهومها النبيل وأصبحت تجارة فاحشة في الوقت الحاضر نظرا لتحكم الشركات المصنعة للمنشطات واللوبيات في صناعة الأرقام القياسية حيث أصبح تهافت الرياضيين على المنشطات المحظورة من أجل تحقيق الإنجازات والبطولات العالمية مما كرس مفاهيم الفوز باستعمال الغش والخداع وأخل بالأسس الرياضية السليمة والأهداف النبيلة التي يعتبر أساها الشرف والأمانة وتكافؤ الفرص.

القانون، حتى لا يبقى هذا المجال مفتوحا أمام التأويلات والتلاعبات وغيرها من الممارسات الدنيئة والمنحطة، والتي هي لا محالة غريبة عن تقاليد وثقافة المجتمع المغربي.

وأكد أن خروج هذا القانون لحيز الوجود سيساهم في ضبط العلاقة بين المتدخلين في هذا المجال، وسيحدد الاختصاصات والمسؤوليات، بل سيمكن من تسلط الضوء على مجال كان في السابق مغلق على نفسه، سمح لهذه الظاهرة بالتفشي والانتشار في الجسم الرياضي الوطني، وقد تضر مستقبلا بسمعة الرياضة الوطنية وبسمعة الأبطال المغاربة الذين حصلوا على أرقام عالمية ومنجزات لم تكن مسبقة في التاريخ الرياضي العالمي.

إضافة إلى كل ما سبقت الإشارة إليه، فإن القانون سيساهم كذلك في محاربة ظاهرة المنشطات باعتبارها خطرا كبيرا على صحة الرياضيين. وسيكسر مبدأ المساواة والتنافسية الذي جاء به الدستور.

إن محاربة هذه الظاهرة تتطلب وجود إطار قانوني ينظمها، ولكن يجب أن تتظاهر جهود كل القطاعات المتدخلة من أجل بلورة سياسة وطنية وقائية أولا وراعية ثانيا خصوصا وأن اللوبيات التي تنشط في هذا المجال اخترقت أغلب الرياضات وأصبحت تدر على أصحابها أموالا طائلة أكثر بكثير من تجارة المخدرات بكل أنواعها وأصنافها.

ولا ننسى بالمناسبة أن تتساءل عن دور المؤسسات المؤطرة للمجال الرياضي في بلادنا من جامعات وطنية واللجان الرياضية والأولمبية والبارا أولمبية وغيرها من المؤسسات الأخرى التي تعمل من قرب أو من بعيد في المجال الرياضي.

كما تتساءل عن تقييم عمل الوكالة المغربية لمكافحة المنشطات وعلاقتها بالمؤسسات السالفة الذكر.

كما لا يجب أن ننسى دور وزارة التربية الوطنية التي تؤطر مجال الألعاب المدرسية والجامعات التي تنظم الألعاب الجامعية، والتي أعطت أبطالا في العديد من أنواع الرياضات وتؤكد بهذه المناسبة على ضرورة إحياء هذه الألعاب. ولا يجب أن ننسى دور وزارة التضامن والأسرة في التوعية الاجتماعية، ودور وزارة الصحة وغيرها من الجهات المتدخلة في هذا المجال المتشعب والخطير.

وعليه، فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نصوت بنعم على مشروع هذا القانون كما تم تعديله.

9. مداخلة مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية، بمناسبة مناقشة مشروع قانون رقم 97.12 المتعلق بمكافحة تعاطي المنشطات.